المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:06، العدد: 01 (2022)، ص1225-1241

أكلي محند ولحاج قائد الولاية الثالثة التاريخية:
رؤية في مواقفه من قضايا المرحلة الانتقالية (1962)

Akli Mohand Walhaj, leader of the third historical department
A view of his positions on the issues of the transitional period (1962)

سعيد جلاوي
جامعة البويرة (الجزائر)
saiddjellaoui@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/12/06
تاريخ القبول:
2022/01/19

الكلمات المفتاحية:
- ✓ أكلي محند ولحاج
- ✓ الثورة التحريرية
- ✓ الولاية الثالثة التاريخية
- ✓ المرحلة الانتقالية

الملخص:

تعالج هذه الدراسة أحد الشخصيات الوطنية الثورية، وهو العقيد اكلي محند والحاج قائد الولاية الثالثة التاريخية. بعيد عن الدراسة البيوغرافية التي تقف على سرد المسار النضالي للرجل نعالج بالتحديد مواقفه وأرائه من بعض قضايا المرحلة الانتقالية المعقدة ومقاربتها مع الخطوط التي رسمتها نصوص الثورة التحريرية، كون أن خروج فرنسا من الجزائر بعد مكوثها 132 سنة خلفت وضعا معقدا للغاية خاصة ما تعلق بالقضايا السياسية والتي تم معالجتها في اتفاقيات ايفيان إلا أن الواقع المكرس في تلك المرحلة القصيرة والمرتبط بتفاعلات الثورة يصعب الحسم في تلك القضايا ميدانيا. هنا كان للعقيد محند ولحاج نظرة شخصية لهذا الواقع.

Article info

Received:
06/12/2021
Accepted:
19/01/2022

Key words:
- ✓ Akli Mohand and Oualhadj
- ✓ The liberation revolution
- ✓ The third historical term
- ✓ the transitional period

Abstract:

This study deals with one of the revolutionary personalities, who is Colonel Akli Mohand OualHadj, the leader of the historical third state. Far from the biographical study that stands on the narration of the man's struggle path, we specifically address his positions and opinions on some of the complex transitional issues and their approach with the lines drawn by the texts of the liberation revolution, stating that France's exit from Algeria after staying 132 years will leave behind a very complex general situation, especially what It is related to the political issues that were dealt with in the Evian Accords, but the reality devoted in that short period and related to the interactions of the revolution is difficult to determine on the ground. Here the colonel had a personal view of this reality.

مقدمة

ساهمت في قيادة الثورة الجزائرية العديد من الثوريين الذين أسهموا بالنفس والنفيس في تحرير الوطن فهناك من لقى نحبه وهناك من بقي على قيد الحياة بعد الاستقلال شاركوا في بناء الدولة الجزائرية بما استطاعوا، فكان من بينهم العقيد أكلي محند ولحاج قائد الولاية الثالثة التاريخية بعد استشهاد العقيد عميروش سنة 1959 إلى غاية الاستقلال 1962 وتقلد عدة مسؤوليات إلى غاية وفاته في 02 ديسمبر 1972، وهدفنا في هذه الدراسة لا تكمن في استحضار وتثمين مساره النضالي سواء كمجاهد في تحرير البلاد أو كمناضل في تأسيس أركان الدولة المستقلة، بل في النظر في أرائه فقط حول بعض القضايا السياسة الهامة التي طفت على الساحة السياسية عشية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، والتي يصطلح عليها "**بالمرحلة الانتقالية**" أين عاش فيها الشعب الجزائري واقعا اجتماعيا واقتصاديا مأسويا[1].

كما كان أيضا الواقع السياسي الأثر في بروز خلافات حول تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة لتنظيم المرحلة الانتقالية والتحضير للاستفتاء، والتي انتهت بتعيين عبد الرحمان فارس الذي صرح قائلا: "**إن مهمتنا في هذه الهيئة أن نعمل على تقريب الرؤى لأن الوضع معقد فلابد أن نشكل مجموعة موحدة ومتضامنة هدفنا النجاح وتخطي جميع المشاكل**"[2].

وبغض النظر هذه التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموروثة عن الاستعمار، عندما نتمعن في تصريح رئيس الهيئة التنفيذية يتبين لنا أن الوضع السياسي للبلاد حقيقة معقد للغاية في الكثير من القضايا السياسية يصعب تجاوزها، وتحتاج إلى حلول وتصورات لإيجاد مخرجات أمنة للبلاد في وقت قياسي.

في هذا الظرف بالذات كان للعقيد اكلي محند ولحاج كبقية المناضلين الجزائريين رؤية و نظرة تجاه العديد من القضايا المطروحة في المرحلة الانتقالية، وفي طبيعة الخيارات الإستراتيجية المتاحة للإقلاع بالجزائر المستقلة، فكانت من أهم تلك القضايا: اتفاقية ايفيان وكيفية إيجاد مخارج أمنة لتطبيقها، ومسالة فرار الجزائريين من الجيش الفرنسي، وكيفية التعاطي معهم، والموقف من المناوئين والمعرقلين لمسار الثورة ومصيرهم، ومعضلة الأسرى الفرنسيين، ومستقبل الأوروبيين في جزائر الغد ومكانة المرأة وأخيرا الخيارات الإستراتيجية المستقبلية للجزائر المستقلة، كل هذه القضايا ذكرها العقيد سي محند ولحاج وتكلم عنها في حواره مع جريدة العمل التونسية بعد شهرين من وقف إطلاق النار شكل مصدرا إعلاميا دفعنا إلى طرح التساؤل التالي: **كيف كانت نظرة العقيد تجاه هذه القضايا وما ومدى تقاطعها مع أهداف الثورة التحريرية المكرسة في مواثيقها الأساسية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية حاولت التركيز على حوار سي محند ولحاج مع جريدة العمل التونسية وتحليله مضامينه ومقاربتها مع الخطوط التي رسمتها الثورة، في بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، وفي هذه الحالة تقتضي مني ضوابط العمل المنهجي إتباع المنهج الاستقرائي والتحليلي وذلك بالتعريج على مختلف المصادر خاصة حواره مع جريدة العمل التونسية وبقية المصادر ذات الصلة بالموضوع، وكذلك والمنهج المقارن لحصر التقاطعات الإستراتيجية بين أراء سي محند ولحاج مع نصوص الثورة. ومن بين أهم هذه القضايا كالتالي:

1.اتفاقيات إيفيان

اتفاقيات ايفيان كما هو معروف هي المفاوضات التي انطلقت من مؤتمر ايفيان الأول من نوفمبر 1960 إلى 20 ماي 1961 والتي اصطلح عليها بحكم وقائعها بمرحلة جس النبض التمهيدي،[2] إلى مؤتمر ايفيان الثاني من 20 ماي 1961 إلى 19 مارس 1962 أي إلى تاريخ وقف إطلاق النار بين الطرف الفرنسي والجزائري التي توجت في النهاية بوقف إطلاق النار[4].

فهذه المرحلة اعتبرها للعقيد سي "**محند أولحاج**"[5]، بأنها: "**ثمرة كفاح ونضال طويل للشعب الجزائري كونها وضعت حدا لاحتلال استيطاني دام قرن واثنان وثلاثون سنة**"[6]. **لكنه لم يتطرق إلى مضمون الاتفاقية والتي ستقوم عليه العلاقات بين البلدين، بالرغم أن محند ولحاج كقائد عسكري لم تكن رؤيته منسجمة مع موقف العسكريين من اتفاقية ايفيان اللذين رفضوها، بل اكتفى بالتأكيد على أن الجزائريين عازمين على مواصلة النضال إذا لم يتحقق هدف ثورتهم فكان رأيه" في ارتاح الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني لوقف إطلاق النار وذلك لأن اتفاقيات لا شك أنها ستفتح السبيل للاستقلال، ونحن مسرورون بها وأن الثورة يمكن لها أن تستمر كون أن شعبنا قادر عل الصمود لسنوات طويلة إذا لم يحققوا الغرض الذي حاربوا من أجله**" [7].

يتضح جليا من كلام العقيد أن الاتفاقية كفيلة بضمان استقلال الجزائر وتحقيق هدف الثورة، ويراهن على قدرة الجيش على مواصلة الكفاح لسنوات دون الأخذ في الحسبان الظروف والإمكانيات المادية والمعنوية والوضعية السياسية للبلاد في تلك المرحلة الحرجة، كما يستعمل من حين لأخر مصطلح "**الجيش**" وأحيانا "**الشعب**" في ما تعلق بتحرير البلاد، في رأينا مرد ذلك هو إيمانه الراسخ بان الشعب الجزائري برمته شارك من بعيد و من قريب في صنع الاستقلال.

وعن احتمال تراجع الطرف الفرنسي وخرق الاتفاقية فإن محند ولحاج يؤكد على احد المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطني والمتمثل في البند الأول القاضي بمواصلة الكفاح إلى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام[8] وعن إمكانية رجوع جيش التحرير الوطني إلى ميدان التحرير هنا يؤكد محند ولحاج: "**أن إذا خرق الجيش الفرنسي اتفاقيات إيفيان فإن جيش التحرير الوطني مستعد للعودة إلى المعارك، لكن رغم الاستفزازات التي تتعرض لها وحداتنا فإننا نعمل صادقين على تطبيق اتفاقيات إيفيان بكل أمانة وقد قبلنا كل التحقيقات التي أجرتها لجان الهدنة سواء في نطاق الولايات أو في النطاق المحلي**" [9].

يتضح هنا في رأي العقيد أن الوضع السائد يتطلب نوع من التبصر والترقب بحذر للمحافظة على الوضع الأمني حتى يتسنى تنفيذ الالتزامات وعدم ترك الفرصة لأية جهة أن تعكر الجو. للحيلولة دون تنفيذ الاتفاقيات التي فصلت في الكثير من القضايا أهمها:

2.قضية فرار الجزائريين من الجيش الفرنسي

تعود ظاهرة هروب الجزائريين من الجيش الفرنسي إلى للسنوات الأخيرة من مراحل الثورة فهؤلاء الهاربين من الجزائريين تم تجنيدهم في الجيش الفرنسي عن طريق الانخراط الطوعي، أو الخدمة العسكرية الإجبارية،

ولاقت اهتماما كبيرا من طرف القيادة الفرنسية، وخاصة منذ اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، حيث تشير بعض المصادر – نقلا عن صاحب الدراسة وحيد بوزيدي و زبير رشيد – منها: الباحثان (Stéphanie Chauvin 1995,p23) و (Jean Charles Jaffret ,2012 ,p22) ، وكذلك الوثائق الأرشيفية: (ANOM, 81 F 1667 (1670، على تصاعد، تعداد المجندين الجزائريين تزامنا مع انطلاق الثورة منذ سنة، لتغطية العجز البشري، وإشراكهم في العمليات العسكرية ضد الثورة، وتحقيق مكاسب سياسية أخرى، لكن تواجد المجند الجزائري في الجيش الفرنسي جعل منه محور أساسي ضمن إستراتيجية المؤسسة العسكرية الفرنسية من جهة، وإستراتيجية قيادة الثورة من جهة أخرى، وهو ما جعله يعيش متغيرات سياسية ومفارقة مفادها أنه ضمن جيش يقاتل ضد إخوانه و وبني جلدته، بالإضافة إلى بروز مستجدات داخلية وخارجية على مختلف الأصعدة، انطلاقا من هذه الأوضاع بدأ عدد معتبر من المجندين الجزائريين يتعاطون إيجابا مع قضايا بلادهم عبروا عنها بمختلف المواقف؛ كالفرار الجماعي أو الفردي من الجيش الفرنسي، والأخطر منه تنفيذ عمليات فدائية ثم حمل مستلزماته العسكرية إضافة إلى تكوين خلايا وشبكات داخل المؤسسات الفرنسية ذاتها [10]. التي يقصد بها في كل الأحوال المؤسسات الأمنية المعنية بتجنيد الجزائريين كمؤسسة الجيش وفروعها مثل مكاتب لصاص، الاستعلامات، ومؤسسة الشرطة وفروعها...الخ.

كما أصبحت مسالة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي منذ قدوم الجنرال دوغول إلى الحكم سنة عام 1958، أحد تحديات نهاية القضية الجزائرية، فإن هؤلاء المجندين في قلب مفارقة مفادها أنهم يقاتلون في جيش دولة لن يكون في المستقبل جيشهم، يتم استعمالهم ضد أنصار استقلال وطنهم الأصلي، لذلك نلاحظ استمرار تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بوتيرة متسارعة وبأعداد كبيرة خلال مرحلة 1958-1962، هو ما يبرزه الجدول التالي:[11]

الفئات	نهاية 1956	نهاية 1957	نهاية 1958	نهاية 1959	نهاية 1960
ضباط الصف	120	280	290	330	593
جنود	12000	22500	35200	49600	58386

كون أن هذه الظاهرة أضحت في غاية الأهمية في ترتيبات المرحلة الانتقالية ومن المسائل التي شغلت اهتمام للعقيد محند أولحاج فكان رأيه في مسالة الفرار ليست وليدة المرحلة الانتقالية ووقف إطلاق النار بل تعود إلى ما قبل فحسب رأيه أن الكثير من الصحف لم تشير إلى حالات الهروب المتزايدة من صفوف الجيش رغم أنها بدأت قبل إيقاف القتال ومن بعدها فإننا لم نترك الجزائريين للهروب من الجيش الفرنسي [12].

إلى جانب ذلك ينظر العقيد إلى ظاهرة الفرار ببعد استراتيجي مستقبلي في أهمية توظيف هذه الفئة في مصلحة البلاد لتفادي أي تعقيدات على مستقبل امن البلاد كون أن الجزائر في حاجة إلى إطارات خاصة فيما تعلق خاصة بمؤسسة الأمن بكل فروعها فكان رأيه في ذلك: "**الدمج لهؤلاء في صفوف "القوة المحلية"** [13] **كون أن العملية ستكون لصالح الجزائريين والفرنسيين على السواء**"، وحسب تصريح العقيد: "**إن المؤسسة الأمنية للجزائر المستقلة في حاجة ماسة إلى قدرات وخبرات في مجال الأمن. لأن هؤلاء المجندين الفارين تلقوا تكوينا عسكرا محترفا لدى المؤسسة العسكرية الفرنسية بينما بعض المصالح لم تكترث لمخاطر هؤلاء لاستغلالهم ضد مصلحة البلاد خاصة في هذا الظرف التاريخي وهو ما فعلته بعض الأقسام الإدارية والاجتماعية المكلفة بتنظيم عملية الفرار سممت أفكار هؤلاء الفارين لزعزعة الأمن**"[14]. ودخولهم في "**المنظمة المسلحة السرية**"[15] التي حاولت التمرد وتنظيم المقاومة في جبال في "**تيفريت**" لكنها فشلت، ومنذ ذلك الوقت أصبح في صالح البلاد أن يعود هؤلاء إلى بيوتهم وأن يتطوعوا في القوة المحلية [16].

وعن احتمال وقوع عملية الانتقام بعد 20 مارس ضد القوى المناوئة للثورة من المتواطئين مع السلطات الاستعمارية أو المعمرين سيم في بلاد القبائل. يقول محند ولحاج ضاربا بعض الأمثلة عن ذلك: "**إن الشعب الجزائري ممتثل للتعليمات، وأستطيع أن أذكر لك في هذه القرية بالذات –يقصد قريته– أن المسمى الطاهر زغيول من مواليد القرية نفسها وقد ذبح أمام الشهود عددا من الإخوان الجزائريين ومع ذلك تستطيعين التأكد من أنه يواصل العيش في ظروف عادية إذا قمت بجولة في القرية للتأكد من ذلك**"[17]. لأن اتفاقيات ايفيان فصلت في مثل هذه القضايا فأي عمل مخالف لها يعتبر في نظر العقيد خرق للاتفاقية التي لم تحمي فقط هؤلاء الفارين من الجيش بل حتى الفئات الأخرى مثل المستوطنين الأوروبيين.

3.قضية المستوطنين

قضية المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من أهم القضايا المطروحة بقوة في المرحلة الانتقالية، فبالرغم من ضعف عدد المستوطنين الأوروبيين في الجزائر والذي بلغ عددهم 1.200 ألف نسمة بالمقارنة مع عدد سكان الجزائر وسيطرتهم على مفاصل الاقتصاد الجزائري، وظروف استيطان هذه الأقلية وطرق تفوقها العنصري والمادي على المجتمع الجزائري إلا أن مبادئ الثورة الجزائرية القائمة على احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الأوروبية والتواصل الايجابي والبناء المؤسس على الاحترام المتبادل كان أمرا ضروريا [18].

فبخصوص المزاعم المتعلقة بالسطو على المستوطنين قبل وبعد وقف إطلاق النار فإن محند ولحاج ينفي بوجود هذا العمل المنافي لأخلاقيات الثورة، "**لأن إذا كان الجزائريون يدفعون لجبهة التحرير الوطني العشر من أرباحهم في نفس الوقت فإن العديد من الفرنسيين اللذين أعانونا عن طيب خاطر**"[19] أي في نظر العقيد أن هذه الفئة البعض منها تعاطى بشكل ايجابي مع الثورة التحريرية لا سيم في دفع الاشتراكات لجبهة التحرير الوطني.

ولم يكتفي العقيد من التأكيد عن الموقف الايجابي لبعض المستوطنين في دعم الثورة بطرق غير مباشرة مستشهدا بسكان العزازقة وبجهة سطيف أين تلقى جيش التحرير الوطني إعانة من قبل بعض الأوروبيين الذين أخفوا في بيوتهم بعض المسؤولين الوطنيين من قبضة الشرطة وبسبب ذلك طردهم الجيش الفرنسي من الجزائر [20]. بسبب مواقفهم المدعمة للثورة.

يتضح من تصريحات العقيد أن الموقف الجزائري من المستوطنين يتماش ومبادئ أول نوفمبر الذي قدم ضمانات صريحة لهم حينما أكد أن غاية الثورة هي القضاء على مخلفات الاستعمار في مجال التمييز بين المجموعات السكانية المكونة للمجتمع الجزائري بصرف النظر عن عقيدتهم الدينية وانتمائهم العرقي أو الديني المؤكد في البند الثاني من محاوره والقاضي: "**باحترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني**" [21].

وهو ما أكدته رسالة جبهة التحرير الوطني للمستوطنين في 20 ما 1956 مؤكدة أن ثورتنا مبنية غير مبنية على الحقد بل كفاح ضد نظام تعسفي جائر، وستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الجزائرية [22]، والجزائر الواعية لتوجهاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية ستكون دولة ديمقراطية تقبل في صفوفها تنوع الأجناس والأديان والآراء [23]، وإلى جانب قضية المستوطنين كانت مسالة الإرهاب التي فرضتها المنضمة السرية من تحديات المرحلة الانتقالية.

4.المنظمة المسلحة السرية O.A.S

من بين تحديات المرحلة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين، هي مسألة فرض الأمن لأن سرعان ما أشعلت فتيل حرب أهلية بين مؤيدو الجزائر الفرنسية والمنظمة المسلحة السرية بنية الحيلولة دون تطبيق اتفاقيات ايفيان بالجزائر فأصبح السلم مهدد، وأن المسؤولين عن النظام غير قادرين على التحكم في الوضع، علما أن الهيئة التنفيذية المؤقتة بقيت دون صلاحيات فعلية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عليها أن تبقى خارج الجزائر، والجيش الفرنسي لا يمكنه إطلاق النار على الفرنسيين لكن مع اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية أبرمت الهدنة في 17 جوان 1962 بين جبهة التحرير الوطني والمنظمة المسلحة السرية تم بموجبها إيقاف الهجمات[24]، لأن العالم بأسره لا يجيز استمرار مثل هذه التفجيرات والمظاهرات الصاخبة والاغتيالات التي تشهدها الجزائر[25]، لأن في نظر العقيد أن الوضع أصبح "**يشغل بال كل لأجانب الذين يهتمون من قريب أو من بعيد بالجزائر الغد**" [26].

وبخصوص نشاط المنظمة السرية المسلحة يرى العقيد أن المستوطنين لهم جزء من المسؤولية في تدهور الوضع الأمني "**لأن الوقت حان لكي يدرك الأوروبيون واقع أمورهم**"، كما استشرف العقيد الوضعية نفسية للمستوطنين وقلقهم إزاء الوضع الذي جعلهم بين مطرقة النظام الجزائري وسندان المنظمة الإرهابية "**بحكم أننا استقبلنا للعديد من الأوروبيين جاءوا إلينا لاستشارتنا بخصوص أمنهم في المستقبل**" [27].

وفيما يتعلق بالأعمال الإرهابية التي اقترفتها المنظمة في حق الجزائريين قبل وقف إطلاق النار يقول العقيد: "**لقد تجاهلنا جميع الأعمال الإجرامية التي ارتكبت في ساعات الحرب وإننا لماضون في تجاهلنا**" ربما

هذا التجاهل الذي أظهره العقيد مرده هو عدم فتح جبهة مستنزفة والحرب مازالت قائمة وهو ما يقصده "**بساعات الحرب**" [28].

كما أظهر العقيد الحسرة والتأسف باسم كل المجاهدين تجاه ضحايا هذه الأعمال الإرهابية التي نفذتها هذه المنظمة حيث يقول: "**إن مجاهدي جيش التحرير الوطني قد استاءوا وتألموا كثيرا من أجل الذين ماتوا خلال هذه الأسابيع الأخيرة**" ربما يقصد بتلك الجريمة المتمثلة في تفجير ميناء الجزائر العاصمة بشاحنة ملغومة راح ضحيتها 63 قتيلا و110 جريح [29].

وفي رأي العقيد إلى سكون المجاهدين وصمتهم في هذه المرحلة ما هو إلا امتثالا للنظام وانصياعهم الدائم لأوامر قادتهم[30]، عملا بمرجعية جيش التحرير التي نصت عليها تشريعات أفريل 1958 المتعلقة بقانون المجاهد وبالتحديد في البند الثامن والقاضي: "**بتقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير**"[31] لكن في نظر العقيد أن للصبر حدود إذا استمر الوضع ونحن نعلم أن "**الشعب الجزائري بأسره وجيش التحرير الوطني يتحملان تضحيات جساما إلا أن صبرهما لا يفتأ أن ينفذ**"[32] إذا ثبت تهاون الحكومة الفرنسية وإفراطها في الوضع و"**نحن لدينا قوائم لهويات عناصر المنظمة المسلحة بإمكان جيش التحرير التحرك وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى الحكومة الفرنسية عن طريق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**"[33]. حيث في ضل غياب الأمن الاستقرار برزت أصوات تنادي بطلاق الأسرى الفرنسيين لتتحول إلى قضية من قضايا المرحلة.

5.قضية الأسرى الأوروبيين

تعتبر قضية الأسرى من أهم القضايا المعقد في مجال الحروب رغم موقعها المرموق في القانون الدولي وهي قضية مرتبطة أيضا بالثورة الجزائرية، فبالرغم من كل المغالطات والمراوغات التي حاولت تحقيقها الدعاية الاستعمارية في هذا المجال ومحاولات التشويه التي طالت الثورة الجزائرية، في قضية معاملة الأسرى التي كانت تهدف إلى تقويض المشروع الثوري فإن قادة الثورة اعتبروا هذه القضية واحدة من المحاور الأساسية ضمن النزاع القائم مع الفرنسيين، على اعتبار أن للثورة التحريرية صورة إنسانية وحضارية لدى أحرار العالم وإنسانيتها تعد من بين الأولويات بالنسبة للمشروع الثوري الجزائري، الأمر الذي أضفى ميزة "**الثورة الإنسانية**" والعمل على تجسيدها [34].

هو ما يؤكده سي محن ولحاج فيما تعلق بهذه القضية وعن ما إذا كان هناك اسري فرنسيين بعد وقف إطلاق النار يقول: "**لم يعد هناك في الولاية الثالثة أي أسير فرنسي**" [35]، فهو ينفي وجود الأسرى في حدود ولايته، في الوقت الذي تشير فيه بعض المصادر إلى وجود الأسرى. كما ينفي بوجود أي تجاوزات في معاملة الأسرى في الولاية الثالثة بالرغم من قسوة الجيش الفرنسي في حق الجزائريين. فيقول: "**بالرغم من أن الجنود الفرنسيين قد أعدموا جرحانا في ميدان القتال وعذبوا آخرين إلى درجة الموت فإننا لم نقتل ولو جريحا فرنسيا واحدا منذ يوم انعقاد مؤتمر الصومام وكذلك فإننا لم نعدم أي أسير فرنسي بالولاية الثالثة ولم نسيء أبدا معاملة الأسرى**" [36].

نفهم من كلام العقيد المكانة الإنسانية التي تحتلها قضية الأسرى الفرنسيين، لدى مؤسسات للثورة، لأن العلاقة مع هذه الفئة ستكون علاقة مبنية على الحوار والاحترام الإنساني لا غير، كما أنها ستكون كذلك علاقة مستمدة من النصوص الشرعية والفقهية للدين الإسلامي وسنته النبوية ولذلك فإننا نجد أن كل المجاهدين الجزائريين قد أقروا واجب الحماية، والاحترام الإنساني لأشخاص الأسرى الفرنسيين المقبوض عليهم خلال المعارك العسكرية [37].

ولم يكتفي العقيد بالتأكيد على احترام الأسرى ضمن الأطر القانونية الدولية، بل ذهب في كلامه إلى ذكر شواهد من الواقع المعاش حيث يقول: هناك من الأسرى الذين يشهدون بأنفسهم وأذكر على سبيل المثال عائلة سيزارو التي أطلق سراح كافة أفرادها سنة 1958، وكذلك في سنة 1959 أطلقنا سراح 17 أوربيا آخرين بأمر من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقبل إيقاف إطلاق النار سرحنا أربعين أسيرا فرنسيا مدنيين وعسكريين، وأما بقية الأسرى فقد سلمناهم للجنة الهدنة الجهوية التي تكفلت بتحريرهم[38]. وهو ما ينطبق مع مواثيق الثورة، سيم ميثاق الصومام الذي أكد بصورة ملزمة ضرورة الحفاظ على حياة جميع الأسرى الفرنسيين وصيانة كرامتهم، حيث تجلى هذا التوجه الإنساني بوضوح في القرارات والبنود القانونية التي حفلت بها أهم مواثيق ونصوص الثورة التحريرية [39].

6.المرأة الجزائرية

هناك العديد من الدراسات حول دور المرأة الجزائرية في المقاومة والثورة في الجزائر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية، آنسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، جميلة عمران: مكافحات حرب التحرير، كتاب جميلة بوحيرد: تقديم شريبط أحمد شرايبط...الخ كلها تؤكد على أن المرأة الجزائرية قد نهضت بالعديد من الأدوار الريادية والمصيرية خلال مرحلة الثورة التحريرية: من طبخ، وحراسة المجاهدين، وغسل ملابسهم، كما برزت في المجالين الصحي والطبي بالمقارنة مع عديد الأدوار الأخرى التي نهضت بها خلال المرحلة الثورية [40].

لم يخفى لدى العقيد هذا الدور الكبير الذي لعبته المرأة في مختلف مناحي الحياة بل كان واعيا بإمكانية المرأة الاضطلاع بمهمات داخل البيت وخارجها وبإمكانها تحمل مختلف الصعاب.

وعن مدى مشاركتها في الثورة خلال السبع سنوات الماضية واعترافه بالجميل وعدم نكرانه الخير حيث تحدث عن دور المرأة الجزائرية ويقول: "**يوم لم يبق أحدهن في البيت وتلك شيمة نسائنا الحرات، الغيورات على الوطن، إنها سيرة الرجال الذين يحي ذكرهم بوفائهم لإعمالهم الخالدة في سجل التاريخ كون أن المرأة الجزائرية قامت بأعمال مشرفة**"[41]. ولم يكتفي بذلك بل راح بعيدا إلى القول بأنها ساهمت بالنفس والنفيس حيث: "**دفعن بأبنائهن إلى خوض المعركة التحريرية**"، كأداة اتصال بين المجاهدين وأعتقد أن النساء الجزائريات هن اللائي سددن حاجياتنا من المؤونة في أصعب فترات كفاحنا[42].

في نظر سي محند الحاج أن الحديث يطول عن مساهمة المرأة الجزائرية الفعال في الكفاح من أجل "**الحرية والكرامة**" يتضح من ذلك حسب مفهومنا أن المرأة حملت على عاتقها مهام النهوض بالعديد من المصالح المختلفة لفائدة الثورة التحريرية ومن بين هذه المهام نذكر: مهام نقل الجرحى، معالجة المصابين، التكفل بالحالات المستعجلة، للجرحى من جنود جيش التحرير الوطني[43]، كما تولت عملية التموين والاتصال والاستخبارات وتمتعت بنوع من الديمقراطية.[44]التي يتطلع إليه الجزائريين. **فكيف نظر إليها سي محن ولحاج؟**

7.الديمقراطية

قام النظام الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد وفقا لدستور 1963 ونبذ النظام التعدد الحزبي التي قامت عليها نظم الديمقراطية الليبرالية، في العالم، فإن الأحادية لم يقع بشأنها إجماع وطني ولم تكن الثورة التحريرية تعبيرا عن أحادية إلا ما تعلق منها بتحقيق الاستقلال، لأن جبهة التحرير ضمت أثناء الثورة تيارات مختلفة وفئات اجتماعية متناقضة اتفقت على طرد الاستعمار[45].

يعكس هذا التوجه الأحادي للنظام السياسي الجزائري نوع من التجاهل للاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري الذي أدى إلى بروز المعارضة على الساحة السياسية، ففي هذا الصدد عارض محند ولحاج هذه النزعة الإقصائية كونه يرى أن الديمقراطية أساس بناء المستقبل لأنها تقوم على مبدأ التشاركية والعدالة ونبذ العنصرية. حيث يقول: "**أن المجاهدين يريدون الجزائر حرة ديمقراطية وعادلة**" [46]، وهذا أقره بيان أول نوفمبر في البند الأول من أهداف الاستقلال والقاضي: "**بإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ذات السيادة**" [47]، وحسب رؤية سي محند ولحاج أن الكل يساهم في بناء المجتمع فلا مجال للعنصرية فيها يصرف أهلها جهودهم إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي "**وهو ما كرسه بيان أول نوفمبر في البند الثاني من أهداف الاستقلال والقاضي باحترام الحريات دون تمييز عرقي أو ديني**" [48]. نفهم من كلام سي محند ولحاج انه متشبع بثوابت أول نوفمبر 1954 التي تتقاطع في معظمها مع مضمون كلامه.

وفي إطار احترام ثوابت الثورة يرى محند ولحاج تحقيق الاستقلال يعتبر جهاد أصغر بينما المساهمة في صنع المستقبل يعتبر جاهدا أكبر، أي على المجاهدين مواصلة العمل ضمن الإطار القانوني للدولة لا مجال للتجاوزات، حيث يقول: "**اليوم لا يمكن للمجاهد أن يكون مجاهدا حقا إلا إذا انصاع إلى أوامر حكومته**"[49]، كما يرى أنه لا مانع من مساهمة المجاهدين في العمل السياسي بعد الاستقلال ويقول: "**عندما يعلن عن الاستقلال يتسنى للمجاهد آنذاك أن يدخل غمار الحياة السياسية وأن يصبح إذا أراد "رجلا سياسيا**"[50]، لهذا لسنا ندري لماذا استعمل العقيد مصطلح "**الرجل السياسي**" ربما مرد ذلك هو طغيان الذهنية العسكرية خاصة بعد أن قرر مؤتمر الصومام مبدأ أولوية السياسي على العسكري التي خلفت نوع من الخلفيات والتعقيدات في العلاقة بين قيادات الثورة التحريرية التي سببت في عدة أزمات منها أزمة صائفة 1962، **فكيف كان موقف سي محن ولحاج منه؟**

8.أزمة صائفة 1962

في خضم المرحلة الانتقالية المعقدة انعقد مؤتمر طرابلس من 25 ماي إلى 07 جوان 1962 أين اجتمعت قيادات الثورة لتحديد مسار البلاد على المستوى السياسي والمؤسساتي غير أن إخفاق المؤتمر في الفصل نهائيا في تعيين القيادة السياسية التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة ورسم سياسات محكمة لمستقبل النظام السياسي للجزائر فتح باب الصراع على السلطة بدءا بأزمة صائفة 1962 [51].

ومع تصاعد وتيرة الصراع والتجاذبات بين قيادات الثورة، حاول العقيد اكلي محند ولحاج بحكم ميزة الرزانة والحكمة والتعقل والنضج التي أضفت عليه لقب "**الشيخ**" المشاركة في مراحل الأزمة بهدف تقريب واجهات النظر مع رفقائه في السلاح، ليشارك مع حسن الخطيب كممثلين عن الولاية الثالثة في اجتماع سري بالأصنام في 15 – 22 جويلية 1962 مع قيادات الولايات الأخرى منه الطاهر الزبيري وبوبنيدر عن الولاية الأولى، وبعثمان وشعباني عن الولاية الخامسة والسادسة، حيث تقرر فيه وضع الحد للصراع، مع الإسراع في عقد اجتماع يجمع كل أعضاء المجلس الوطني للثورة ومحاولة الخروج بمكتب سياسي موحد يجمع قادة الولايات الستة وعضوان من فيدرالية جبهة التحرير الوطني وعضوان يمثلان القاعدتين الشرقية والغربية[52]، لكن المحاولة فشلت ولم تنجح [53].

ودائما في إطار المساعي للحد من شدة الصراع وإيجاد صيغة الوفاق أنظم محند ولحاج – مجموعة تيزي وزو– مع كريم بلقاسم ومحمد بوضياف عن الولاية الثالثة إلى مجموعة تلمسان التي تضم محمد خيضر ورابح بيطاط أين تم تنصيب المكتب السياسي الذي اجتمع لأول مرة في مدينة الجزائر في 4 أوت 1962، وضع حدا نهائيا للحكومة المؤقتة [54].

لكن ما سرعان ما أعلن خيضر أن هذا المكتب عاجز عن ممارسة مسؤولياته كونه لم يكن محل إجماع بسبب تمرد عناصر الولاية الرابعة واستقالة محمد بوضياف. وأمام حالة التوتر اجتمعت قيادة الأركان في بوسعادة بتاريخ 27 أوت 1962 بقيادة العقيد هواري بومدين أمرت الجيش بالزحف نحو العاصمة من ثلاث جبهات في 31 اوت 1962 ودخول العاصمة في 4 سبتمبر 1962 وتم وضع الحد لحرب أهلية [55].

وبعد قيام المكتب السياسي لجماعة تلمسان بتعيين المترشحين لانتخابات الجمعية التأسيسية أجريت الانتخابات وعقدت الجمعية أول اجتماع لها برئاسة فرحات عباس في 20 سبتمبر 1962، وتم على إثرها إعلان قيام الجمهورية الجزائرية في 25 سبتمبر 1962 وتعيين احمد بن بلة رئيسا للوزراء. في 26سبتمبر1962، وقام بتشكيل الحكومة في 28 سبتمبر. ليصبح رئيسا في 29سبتمبر1962بعد استقالة بن يوسف بن خدة. وبعد أن وافق الشعب الجزائري على الدستور الأول للبلاد، تم ترشيح بن بلة كأول رئيس للجمهورية 15أكتوبر 1963[56].

فكانت طريقة صياغة الدستور بداية لتشكل المعارضة وتكريس القطيعة مع النظام، فقام العقيد محند ولحاج مع كريم بلقاسم بتأسيس الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية (U.D.R.S) وخطط للهجوم بـ 9 آلاف جندي على العاصمة في 3 جويلية 1963، لكن محند ولحاج تراجع عن الفكرة بتأثير من حسين آيت أحمد لأن هذا

الأخير خاف من زعامة خصمه كريم بلقاسم لمنطقة القبائل، وفي 29 سبتمبر 1963 أعلن حسين آيت أحمد عن تأسيس حزب القوى الاشتراكية [57]، لكن محند ولحاج اشترط أن يكون انضمامه مقرونا بدخول كريم بلقاسم في الحزب الجديد، لكن تحت ضغط ضباط جيشه انظم سي محند ولحاج إلى الحزب دون أية رغبة منه فكان مكرها تحت ضغط ضباط جيشه. فدخلت جبهة القوى الاشتراكية في صراع دموي خلف الكثير من القتلى[58] وهو ما لا يريده أكلي محند ولحاج أن يحدث بين رفاء السلاح أو ابناي الشعب الواحد، فكان حدث هجوم القوات الملكية المغربية على الجزائر في أكتوبر 1963 فرصة للعقيد أكلي محند ولحاج للتفاوض مع أحمد بن بلة حول وقف القتال بين الطرفين وإرسال جنوده إلى الحدود الجزائرية مع المغرب للدفاع عن حرمة الوطن [59].

فإذا عدنا إلى مواقف العقيد محند ولحاج سواء في مسالة الانضمام إلى جبهة القوى الاشتراكية أو المشاركة في حرب الرمال تنبع من دوافع وطنية فقط بل رغبة في الانفصال عن نظيره ايت احمد ربما لغموض مشروعه وتصرفاته المثيرة للشكوك والمقلقة، أو لطبيعة العقدة القائمة بين العسكري والسياسي.

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة توصلت فيما تعلق بمواقف العقيد من قضايا المرحلة الانتقالية إلى النتائج التالية:

أن موقف سي محند ولحاج من المرحلة الانتقالية هو الحرص على فرض الأمن والانضباط على الساحة السياسية من الطرفين لتنفيذ الاتفاقيات لتجنب أية محاولة لحيلولة دون تنفيذها.

في كثير من الأحيان يستعمل محند ولحاج مصطلحات الشعب وأحيانا الجيش في مسألة تحرير البلاد ما أندل على شيئا إنما يدل حلى حرص العقيد على شعبية الثورة ووحدتها.

لم تكن مواقف سي محند ولحاج من اتفاقية إيفيان تتماش مع موقف العسكريين الرافضة لمضامينها رغم كونه عسكري، هذا ما أندل على شيء إنما يدل على حرصه الشديد على احترام الاتفاقية وجعلها ضمن الأطر القانونية الدولية.

رؤية سي محند ولحاج لبعض قضايا المرحلة الانتقالية بنظرة اجتماعية وإنسانية من خلال إبداء روح التواضع والتسامح في طريقة التعاطي في كلامه مع قضية الأسرى والمعمرين.

كما تبن لنا من مواقف الرجل في معظم مراحل أزمة صائفة 1962 أنه رجل توافقي يجنح دائما نحو تكريس السلم وتقريب الرؤى والانضباط للآن في رأيه لولا الانضباط ما كانت الثورة لتنجح.

النزعة الثورية والوطنية المتجذرتين في شخصية سي محند ولحاج جعلته يضع مصلحة الوطن ضمن أولويات نضاله سيم في قضية حرب الرمال.

في الأخير نجد أن رؤية العقيد سي محند ولحاج لقضايا المرحلة الانتقالية تتناغم في معظمها مع مبادئ أول نوفمبر 1954 فيما يتعلق بأهداف الثورة التحريرية التي تصب كلها في مصلحة الوطن.

ملاحق

شهادة النجاح في المرحلة الابتدائية للعقيد اكلي محند ولجاج[1]

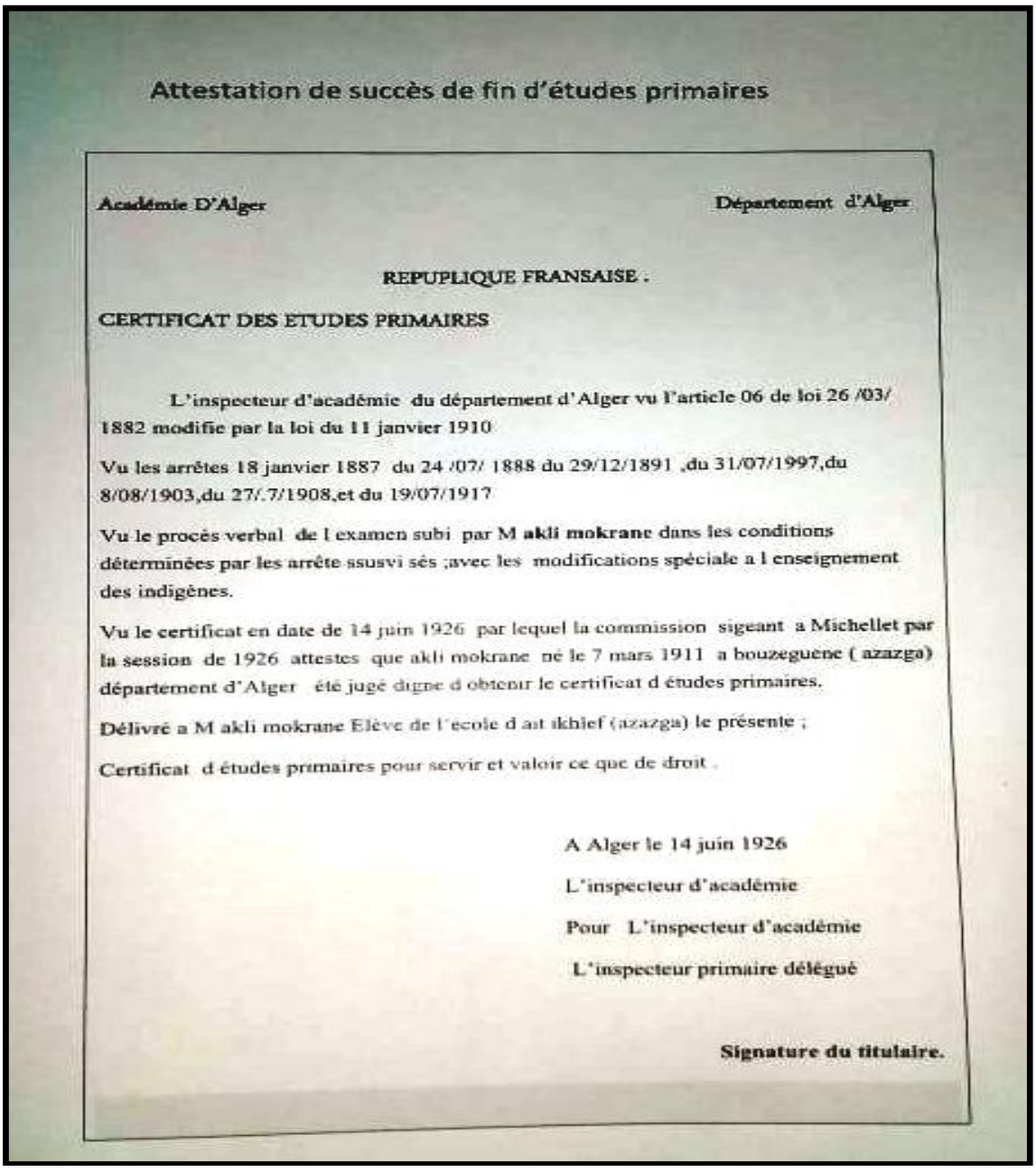

Attestation de succès de fin d'études primaires

Académie D'Alger — Département d'Alger

REPUPLIQUE FRANSAISE .

CERTIFICAT DES ETUDES PRIMAIRES

L'inspecteur d'académie du département d'Alger vu l'article 06 de loi 26 /03/ 1882 modifie par la loi du 11 janvier 1910

Vu les arrêtes 18 janvier 1887 du 24 /07/ 1888 du 29/12/1891 ,du 31/07/1997,du 8/08/1903,du 27/.7/1908,et du 19/07/1917

Vu le procès verbal de l examen subi par M **akli mokrane** dans les conditions déterminées par les arrête ssusvi sés ;avec les modifications spéciale a l enseignement des indigènes.

Vu le certificat en date de 14 juin 1926 par lequel la commission sigeant a Michellet par la session de 1926 attestes que akli mokrane né le 7 mars 1911 a bouzeguene (azazga) département d'Alger été jugé digne d obtenir le certificat d études primaires.

Délivré a M akli mokrane Elève de l'ecole d ait ikhlef (azazga) le présente ;

Certificat d études primaires pour servir et valoir ce que de droit .

A Alger le 14 juin 1926

L'inspecteur d'académie

Pour L'inspecteur d'académie

L'inspecteur primaire délégué

Signature du titulaire.

[1]Akli mohand said:**Raconte amghar le colonelle aklimohand ouelhadj** mémoires, Ed la pensée Tizi-Ouzou 2018.P 21.

حوار العقيد أكلي محند ولحاج مع جريدة العمل التونسية بتاريخ 19 ماي 1962 العدد 2055.

خاص بالعمل

مع قائد الولاية الثالثة

الكولونيل سي محند اولحاج

• الكولونيل سي محند اولحاج يتحدث عن الحالة بالجزائر بعد وقف القتال

لميكة اوحسن

لقد كان من حسن حظي اثناء اقامتي في القبائل بالقسم الجزائري ان تمكنت من مقابلة الكولونيل سي محند اولحاج قائد الولاية الثالثة . وقد كانت مقابلتي مع القائد الجزائري في مركز القيادة الذي يعمل به في قرية (ب ـ ا) الصغيرة التي تبعد عن العزازقة في القبائل الكبرى ببعض كيلو مترات

نعم لقد قابلت سي محند (الشيخ) كما يسميه جنوده وكما يسميه كل الناس في كافة انحاء القبائل الكبرى . فهو رجل كبير السن يبلغ من العمر سبع وخمسين سنة تقريبا قد استقر الشيب بشعر راسه وشعر شاربيه عيناه خضراوان تحارقتان ونظره حاد وهو يوحي الى الناظر اليه انه جد هادئ، عطوف على اخلائه ورفيق

لقد قابلت القائد سي محند في مكتبه وهو عبارة عن غرفة في بيت قبائلي نظيف . وفي هذه الغرفة منضدة قد تراكمت عليها الملفات واحاطت بها بعض الكراسي . وتوجد وراء المنضدة الفلة يمكن للناظر من خلالها ان يرى بعض منازل القرية الصغيرة اما الجدران فقد البثت بها بعض الصور الفوتوغرافية للمجاهدين الجزائريين ويعلو هذه الصور علم اخضر وابيض يستقر في وسطه الهلال الاحمر والنجمة الحمراء

ويعجب المرء عند ما يرى هذا الجندي وقد ارتدى الزي العسكري واستقرت على كتفيه ثلاث لجمات حمر على قطعة خضراء من القماش وعلى راسه بقبعة عسكرية خضراء يحيط باطرافها خيط اسود

الدكتور شوقي مصطفاي يؤكد ضرورة محق عناصر الارهاب لضمان التعايش والتعاون بين كافة سكان الجزائر

ادلى الدكتور شوقي مصطفاي بتصريحات الى مبعوثة وكالة تونس ـ افريقيا للانباء.

س ـ ما هو رايكم في الاجراءات المتخذة من طرف المندوب السامي

الضرب على ايدي المجموعة ونحن لا نقصد بها كافة الاوروبيين . ولكننا نريد ان

اندونيسيا تواصل انزال جنود المظلات باريان

هولندا ـ نشرت مصلحة الاخبار التابعة للحكومة الهولندية باريان الغربية البلاغ التالي :

انزلت امس طائرتان من نوع داكوتا ثلاثين مظليا اندونيسيا قرب كابهالي وقد وقع انزالهم قبل ان تسقط المدفعية الهولندية احدى الطائرتين وقد احتمى المظليون بالادغال الكثيفة ونضيف البلاغ :

(ان السلطات علمت بانزال المظليين الذي وقع امس بعد ان استطاعت سبعة اندونيسيين نزلوا الى الساحل على متن قارب من المطاط)

وصرح ناطق بلسان وزارة الدفاع الهولندية في لاهاي ان جميع التدابير قد اتخذت قصد عزل جميع المظليين عن بعضها في ايريان الغربية .

هذا واكد امس الجنرال الاندونيسي (حشمد جاني) القائد الاعلى لجبهة ايريان

البقية على ص 6 عمود 5

مجلس الامة يشرع قريبا في درس المخطط الثلاثي

(طالع ص 2)

معركة ايمي

يتفنن المجرمون اعوان المنظمة السرية المسلحة بالجزائر في استخدام

خاص بالبث

مع قائد الولاية الثالثة

بقية ما بالصفحة الاولى

وفي سنة 1945 وهو تاريخ له اهميته في حياة سي محند او طاع تمكن من الافلات من الايقافات لكن الثمين من ابناء عمه القى عليهما القبض وزج بهما منذ ذلك التاريخ الى يومنا هذا في السجن المركزي في ميزون كاري وهما عقل محند امزيان وحميش محمد

وانتخب الاهالي في سنة 1946 سي محند وليسا للجماعة في اقادو ضد الانتساب لاي حزب سياسي

وفي فترة نوفمبر 1954 كان سي محند المفاصل يوجه سكان قريته التوجيه الوطني وقد كان ماشيه في النضال والوطنية هما اساس الثقة التي منحها اياه مواطنوه

واعظم سي محند عند انضمامه الى صفوف المجاهدين محاربا بسيطا ولكن وطنيته وصدقه واخلاصه اهلته ليصبح مندوبا سياسيا بعد مدة قضاها في الجهاد ولم يتوقف سي محند عند هذا الحد بل تسلق الرتب فوجد نفسه سنة 1957 وقد اصبح قائدا برتبة (كومندان)

وورث ابناء سي محند الوطنية من ابيهم ولم يرضوا ان ينفرد دونهم بشرف المساهمة في تحرير الوطن فقد انضم اثنان من ابنائه الى جيش التحرير وهما الان ضابطان في صفوفه اما ثالثهما وهو عقل محند سعيد فهو ضابط صف بجيش التحرير ايضا فقد القي عليه القبض في اوت من سنة 1960 وعذبه الجنود الفرنسيون عذابا وحشيا انقذا منه على يساريته وتفانيه في خدمة الوطن

وقد التحق احد احفاد سي محند اوطاع ويبلغ من العمر 16 سنة بالجبل وقضى به مع المجاهدين سنة كاملة وقد اضاف الكولونيل سي محند الذي حدثنا عن حفيده بكل اعتزاز وافتخار ان حفيده هو الان بتونس حيث يستعد للامتحان البكالوريا

ولانهي حديثي عن حياة سي محند اوطاع ، اريد ان اذكر ان هذا (الجد المجاهد) قد صمد مع افراد وحدات جيش التحرير التي يقودها في منطقة اعمال قساوة عمليات انتشار (جيال) التي شنتها القوات العسكرية الفرنسية على المجاهدين في منطقة القبائل الكبرى

اتفاقيات ايفيان تقود الى الاستقلال

وسألت سي محند او طاع عن اتفاقيات ايفيان فاجاب : (لقد ارتاح الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني لاتفاق القتال وذلك لان الاتفاقيات قد تم توقيعها من طرف وفدين فرنسي وجزائري وهذا الاخير يعتبر الممثل الشرعي لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ولا شك ان هذه الاتفاقيات ستفتح السبيل للاستقلال . وقد سررنا بهذه الاتفاقيات لاعتقادنا انه يجب ايجاد حل سياسي لحرب الجزائر) والاتفاقيات

الحرب التحريرية يمكن لها ان تستمر لان مجاهدينا والشعب الجزائري يمكن لهم ان يصمدوا السنوات الطوال اذا كانوا لم يحققوا الغرض الذي من اجله يحاربون ويناضلون .

وجوابا على سؤال وجهته الى سي محند وهو هل يستطيع جيش التحرير الوطني اعادة المعركة قال قائد الولاية الثالثة بحزم : (اذا غرق الجيش الفرنسي الاتفاقيات ايفيان فان جيش التحرير الوطني مستعد للعودة الى المعارك . اما من جهتنا فبالرغم من الاستفزازات التي تمارسها بعض وحداتنا فاننا نعمل صادقين على تطبيق اتفاقيات ايفيان بكل امانة وقد قبلنا كل الابحاث التي اجرتها لجان الهدنة سواء في نطاق الولايات او في النطاق المحلي .

وكان الكولونيل سي محند يجيب بدون تردد على كل الاسئلة الموجهة اليه وكان يؤيد ذلك بالحركة احيانا وسحب من جيبه نظارته التي يحيط بها اطار نفسي فوضعها فوق عينيه لتعين بصره الحاد وقال :

(لقد اثارت كثير من الصحف وعدت حالات الهروب المتزايدة من صفوف الجيش الفرنسي في حين ان حالات فرار الجزائريين من صفوف الجيش الفرنسي كانت قبل ايقاف القتال كثيرة جدا دون ان تتعرض لها الصحافة بالذكر . اما بعد ايقاف اطلاق النار فاننا لم ندع الجزائريين للهروب من الجيش الفرنسي بل كنا ندعوهم الى البقاء في صفوف القوة المحلية وقلنا لهم ان ذلك في صالح الجزائريين والفرنسيين على السواء .

لكن الاقسام الادارية والاجتماعية هي التي تنظم الفرار وتسمم افكار الجزائريين العاملين في صفوف الجيش الفرنسي هادية ايامهم للانضمام الى المنظمة السرية المسلحة في جبهة المزايدة وقد حاولت المنظمة السرية المسلحة بالخصوص تنظيم مقاومة في الجبال في تيقرت بالخصوص لكنها فشلت وباءت بالخسران . ومنذ ذلك الوقت اصبح من صالحنا ان يعود جنود الحركة الى بيوتهم وان يتطوع في القوة المحلية من يريد منهم البقاء تحت السلاح

لم يبق مجال للانتقام منذ 20 مارس

وبينما تبادر الى الاذهان ان اعمال انتقامية ستقترف بعد يوم 20 مارس - ضد المواطنين مع السلطات الاستعمارية او المعمرين خاصة في بلاد القبائل التي تكاد ان تكون اليوم مستقلة لكن شيئا من هذا لم يحدث

وقد اكد لي الكولونيل سي محند في هذا الصدد : (ان الشعب الجزائري ممثل للمعليات . واستطيع ان اذكر لك - في هذه القرية بالذات - اسم الطاهر زفيول وهو من مواليد القرية نفسها وقد ذبح امام الشهود عددا من الاخوان الجزائريين ومع ذلك تستطعين التأكد من انه يواصل العيش في ظروف عادية اذا قمت بجولة في القرية ... اما عن عمليات السطو التي زعم ان بعض المسيرين

الصحة فاننا لم نقم باعمال من ذلك القبيل حتى قبل وقف اطلاق النار بينما كان الجزائريون يدفعون المجبية العشر من ارباحهم .

على ان هناك بعض الفرنسيين الذين اعانونا عن طيب خاطر ، ففي المزاولة مثلا بمنطقة سطيف وبعد جيش التحرير الوطني الجزائري اعانة من قبل بعض الاوروبيين الذين اخفوا في بيوتهم بعض المسؤولين الوطنيين ولقد اطرد هؤلاء الفرنسي من الجزائر)

تسريح كافة الاسرى الفرنسيين

وبعض الكولونيل سي محند او طاع يقول : (لم يعد هناك في الولاية الثالثة اي اسير فرنسي . فبالرغم من ان تصرفات الجيش الفرنسي كانت جديرة بالجيش النازي وبالرغم من ان الجنود الفرنسيين قد اعدموا جرحانا في ميدان القتال وعذبوا آخرين الى الموت فاننا لم نقتل ولو جريحا فرنسيا واحدا منذ يوم 20 اوت 1956 اي منذ انعقاد مؤتمر الصومام وكذلك فاننا لم نعلم اي اسير فرنسي بالولاية الثالثة ولم نسي ، اذا معاملة الاسرى الذين يشهون بذلك بانفسهم ، واذكر على سبيل المثال عائلة سيزاذو التي اطلق سراح كافة افرادها في سنة 1958 ، وكذلك في سنة 1959 اطلقنا سراح 17 اوروبيا آخرين بامر من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . وقبل ايقاف اطلاق النار سرحنا اربعين اسيرا فرنسيا مدنيين وعسكريين واما بقية الاسرى فقد سلمناهم للجنة الهدنة الجهوية التي تكفلت بتحريرهم)

مكان الاوروبيين في جزائر الغد

وجوابا عن سؤال يشغل بال كل الاجانب الذين يهتمون من قريب او بعيد بالجزائر وهو مكان الاوروبيين في جزائر الغد ، اجاب القائد ببساطة ووثوق : (سوف لا يشعر الاوروبيون بصورة الان الوقت قد حان لكي يغادر الاوروبيون واقع الامور

ولقد استقبلنا هنا عدة اوروبيين جاءوا الينا يسترشدون لمعرفة ما كان سيكون مصيرهم في المستقبل)

ثم قال : (لقد تجاهلنا جميع الاعمال الاجرامية التي ارتكبت في ساعات الحرب واننا ماضون في تجاهلنا)

وهنا رمى الكولونيل بقلمه فوق المنضدة في حركة عصبية وقال : « ان مجاهدي جيش التحرير الوطني قد استاؤوا وتالموا كثيرا من اجل الذين ماتوا خلال هذه الاسابيع الاخيرة . وانه لحق انهم يمتثلون للنظام وانهم سوف يتصاعون دوما الى اوامر قادتهم .

والان فان الشعب الجزائري باسره وجيش التحرير الوطني يتحملان تضحيات جسيما الا ان صبرهما لا يفنا ان ينفد وان لدينا الان قائمات بها اسماء جميع عناصر المنظمة السرية المسلحة .

واذا عكف الجيش الفرنسي على وضع العراقيل فسوف جيش التحرير الوطني ان يلقي القبض على مدافعي المنظمة الارهابية ثم يسلمهم الى الحكومة الفرنسية عن طريق الحكومة المؤقتة

الفرنسي دون الضرب على ايدي المجرمين ذلك ان الكولونيل السفاك شاتو جوبار قد شوهد في مدينة سطيف ، ولم تتخذ السلط عندئذ بقض الطرف عنه وحسب بل ذهب بها الحال الى ان آزته »

في المستقبل دولة ديموقراطية

على الرغم من الصعاب القائمة في طريق هذه الفترة الانتقالية . يابى المجاهدون الجزائريون الا ان تتطلعوا الى المستقبل بتفاؤل

وقال سي محند :

« ان الجزائر ستكون دولة ديموقراطية واشتراكية . ولزام ان يحسن مصير اقتصاد البلاد بين ايدي كافة افراد الشعب الجزائري .

ان المجاهدين يريدون لجزائر حرة وديموقراطية وعاملة لا مجال للعنصرية فيها ، يصرف اعلها جهودهم الى تحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي »

ثم قال : واليوم لا يمكن للمجاهد ان يكون مجاهدا حقا الا اذا اصاح الى اوامر حكومته . وعندما يعلن عن الاستقلال يتسنى للمجاهد آنذاك ان يدخل غمار الحياة السياسية وان يصبح اذا اراد رجلا سياسيا .

التعاون

وتطرق الكولونيل سي محند واضح بالحديث الى المسالة التي تشكل احد اسس اتفاقيات ايفيان اي الى مسالة التعاون فقال :

(ان التعاون سيتحقق مع فرنسا الجهم الا اذا رفضت فرنسا هذا التعاون)

المرأة اجبرتربه

واعد سألت سي محند واضح عن مدى مشاركة المرأة الجزائرية خلال السبع سنوات الماضية فقال : (ان المرأة الجزائرية قامت باعمال مشرفة فضلا عن انها دعمت ايمانها الى حوض معركة التحرير كانت ايضا تستعمل كاداة اتصال بين المجاهدين واعتقد انه من المستحيل ان ابوح لسكك ان النساء الجزائريات من اللاتي ستعدل حاجياتنا الى المؤونة في الشعب فترات كفاحنا .. والحديث يطول عن مساهمة المرأة الفعالة في النضال من اجل الحرية والكرامة .

وكل ما اريد ان اضيفه الى هذا الكلام هو ان المرأة الجزائرية هي التي واصلت الثورة منذ سنة 1959 لان جميع الرجال اعتصموا بالجبال ولم يبق في المكن رجل واحد .)

وانتهى حديثنا وقد طال اكثر مما كنت اتوقع . وعلمت ان الكولونيل سي محند كان على الرغم من اعبائه ومسؤولياته الجسام يصحو مبكرا في الصباح ويقام في ساعة متاخرة من الليل ، يقضي اوقاته منكبا على دراسة الملفات الضخمة او مستقبلا زائرين قصدوا يستوضحونه في امر هام .

واذكر انه قال لي عندما كان يرافقني مع صحفيين آخرين الى باب الدار وهو يدعونا الى القيام بجولة عبر المنطقة يتمامها والى طرح الاسئلة على السكان والفلاحين :

(انى سعيد باستقبالكم في هذه المنطقة او في غيرها ونحن على العموم

ابرام اتفاق بين تو وتشيكوسلوفاكي

نزول جنود اندونيسيا بايريا

الهوامش:

1- تمثلت في 300 ألف يتيم منهم 10 آلاف يتيم للأبوين، و3 ملايين جزائري مشرد ونازح داخل، و700 ألف مهجر نحو المدن وأوروبا، وكذا 300 ألف لاجئ في تونس والمغرب. وأضاف أن 4 ملايين و800 ألف جزائري أي 50 % من السكان كانوا ينتظرون حلا لأوضاعهم وكذلك وضعا اقتصاديا صعبا تمثل في العجز المالي التام، نتيجة سحب الأوروبيين لودائعهم وتخليهم عن إدارة الشؤون اليومية، فإن الديون التي خلفها هذا الوضع بلغت 110 مليون فرنك فرنسي قديم ضيف إلى ذلك العجز في المجال الفلاحي 60 مليار فرنك فرنسي قديم، و50 مليار في المجال الصناعي فضلا عن 30 مليار المجال التجاري. ونسبة الأمية في حدود 94 %. أنظر: عمر رخيلة: "**مؤرخون ومجاهدون يصفون المرحلة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار سنة 1962**"، جريدة النصر، يوم 03 - 07 - 2013.

2- ميلود سهام: "**دور الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس الى 5 جويلية 1962**"، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 07، العدد، 02، بتاريخ2020/07/30، ص 238.

3- اوليفيي لونغ: **الملف السري- اتفاقيات ايفيان**- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم ماكس بوتيتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 21.

4- حول مراحل المفاوضات أنظر: اوليفيي لونغ: المصدر نفسه، من ص 20 إلى 169.

5- **العقيد محند أولحاج: 1911- 1972**: قائد الولاية الثالثة التاريخية واسمه الحقيقي أكلي مقران ابن محمد السعيد اثواكلي وحباس فاطمة، وهو من مواليد 7 مارس 1911 بقرية بوزقن القبائل الكبرى عرف بممارسة الفلاحة وصناعة الحدادة، تعلم بمدرسة ابتدائية بايت يخلف لكن مقتضيا العيش أدخلته الحياة العملية لمساعدة والده. ثم يهاجر إلى فرنسا ليعود عام 1936و نظرا لسمعته انتخبه السكان في سنة 1946 رئيسا للجماعة في أكفادو ثم انضم إلى الثورة في الولاية الثالثة ويجمع الأموال ويتبرع بسبعة 07 ملايين فرنك فرنسي قديم للثورة، تقلد سلم الرتب بسرعة كالمحافظ سياسي منذ سنة 1955 وثم كنائب رئيس المنطقة 1956 وكملازم ثم قائد المنطقة في نهاية 1956 ليتم ترقيته إلى رتبة ضابط ومساعد سياسي للعقيد عميروش قائد المنطقة الثالثة 1957. وأخيرا قائد الولاية برتبة عقيد بعد استشهاد عميروش في 29 مارس 1959 ليبقى على رأس القيادة إلى الاستقلال. أنظر:

Akli mohand said:**Raconte amghar le colonelle aklimohand ouelhadj** mémoires, Ed la pensée Tizi-Ouzou 2018.P 14.

Journée d'études 24/12/2001 intitule une Guerre implacable une grande révolution des héros. Le colonelle akli mohand ouelhadj chef de la wilaya 3.

6- ناجي عبد النور: **النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص 83.

7- حوار العقيد اكلي محند ولحاج مع مليكة أولحسن: في جريدة العمل التونسية،19/05/1962، العدد 2055 ص 6.

8- زغيدي محمد الحسن: **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956/1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، دار هومة، الجزائر 2015، ص 130.

9- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

10- وحيد بوزيدي وزوبير رشيد: "**المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي خلال الثورة الجزائرية 1954/ 1962 بين التوظيف العسكري وفقدان الثقة**"، مجلة الدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 11 العدد 2 ديسمبر 2020، ص 130-131.

11- المرجع نفسه، ص 133.

12- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

13- القوة المحلية تكونت من 60الف جندي من الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي من متطوعين ومحترفين ومجندين وسلحوا تسليحا جيدا على أن يكونوا في المستقبل نواة الجيش الجزائري ودعموا بضباط فنيين من الفرنسيين وبعض الجزائريين وتحولت إلى قضية محل خلاف حاد بين السياسيين وقيادة هيئة الأركان. أنظر: مصطفى همشاوي: **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات (المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة التحريرية) مطبعة دار هومة، ص 201.

14- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

15- هي عناصر من الجيش الفرنسي المنتمي إلى الجناح اليميني المتطرف بدأت بوارها في شكل منظمة إرهابية تمردت عن السلطة الفرنسية في 13 ماي 1958 لتتأسس رسميا في سنة 1961 لعرقة المفاوضات وغلق الطريق أمام استقلال الجزائر وقتلت آلاف الأبرياء من المدنيين وخربت العديد من المنشأ الاقتصادية والثقافية وانتهى نشاطها في 1963. أنظر: عبد الملك مرتاض: **دليل المصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1962/1954**، (مركز الحركة الوطنية.1954)، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 71.

16- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

17- المصدر نفسه، ص 6.

18-كاتب كمال: **أوربيون وأهالي ويهود الجزائر 1830-1962**، ترجمة رمضان زبدي وبن يامين ستورا، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 361 إلى 364.

19- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

20- المصدر نفسه، ص 6.

21-**نصوص جبهة التحرير الوطني:** منشورات قطاع الاعلام والتكوين (جبهة التحرير الوطني)، ص 4.

22-طلاس مصطفى وبسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، دمشق، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر، ص 378.

23-المرجع نفسه ص 382.

24-اوليفيي لونغ: **الملف السري- اتفاقيات ايفيان**- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم ماكس بوتيتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 168.

25-عبد الرحمان فارس: **الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1945 – 1965**، دار القصبة للنشر،2007، الجزائر، ص 134

26- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

27- المصدر نفسه: ص 6.

28- المصدر نفسه: ص 6.

29Anne Marie- Duranton Grabol, **Le Temps de l'O.A.S**, Editions Complexe, 1995, p 291.

30- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

31-زغيدي، المرجع السابق، ص 330.

32- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

33- المصدر نفسه، ص 6.

34-محمد محمدي: "**الأبعاد الدينية والإنسانية في ممارسات الثورة التحريرية الجزائرية "معاملة الأسرى أنموذجا**"، مجلة الأنثروبولوجيا الأديان، المجلد 16 العدد01 بتاريخ 2020/01/15، ص 161

35- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

36 المصدر نفسه، ص 6.

37-محمد محمدي: المرجع السابق، ص 161.

38- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

39-محمد محمدي: المرجع السابق، ص 161.

40-محمد قنطاري: **تضحيات وإيثار فاطمة مداخلة في الملتقى الوطني الثاني حول البعد الروحي في ثورة التحرير** المباركة، منشورات وزارة الشؤون الدينية، أكتوبر 2002، ص 172.

41- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

42- المصدر نفسه، ص 6.

43-فاروق بن عطية: **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954 / 1962**، ترجمة عبد الرحمان كبوية ومحمد سالم، منشورات دحلب، الجزائر 2010، ص 59.

44- للاطلاع أكثر على دور المرأة في الثورة في المنطقة الثالثة أنظر: دراسة يسمينة سعودي بعنوان "**صور من صمود المرأة الجزائرية بالولاية الثالثة من خلال مذكرات أتومي أجودي**"، مجلة آفاق العلوم، العدد 10جانفي2018 جامعة الجلفة.

45-ناجي عبد النور: المرجع السابق، ص 85. 86.

46- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

47-وزارة المجاهدين: **نصوص جبهة التحرير الوطني:** منشورات قطاع الإعلام والتكوين (جبهة التحرير الوطني) ص4.

48- المصدر نفسه، ص 4.

49- حوار العقيد اكلي محند ولحاج: المصدر السابق، ص 6.

50- المصدر نفسه، ص 6.

51-ناجي عبد النور: المرجع السابق، ص 84.

52-علي هارون: **خيبة الانطلاق أم فتنة صيف 62**، ترجمة الصادق عماري، مراجعة مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبة،2003، ص173.

53-يوسف الخطيب: "**أوقفنا الحرب لأن جيش الحدود أصرّ على استلام الحكم بالقوة** "، جريدة الشروق اونلاين،2017/11/4.

54-يوسف بن خدة: **شهادات ووثائق**، دار نعمان، 2004، الجزائر، ط1، ص 37 -52.

55-علي هارون: المرجع السابق، ص 173.

56-بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1962/1830**، ج2 دار المعرفة 2006 الجزائر ص 331.

57-رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص78.

58-لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة،2012، ص 165.

59-رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 82.